أ مونيس بخضرة	قراءة في العنف العربي المعاصر عوامل و تجليات	كلية الآداب والعلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية قسم لفلسفة - جامعة تلمسان -

إن المطّلع على الواقع الذي يعيشه العالم العربي المعاصر اليوم، سيدرك حتما مدى تصاعد وتيرة العنف داخل طبقات مجتمعاته، حتى نكاد أن نقول عنه أنه أصبح أحد أبرز المكونات الرئيسية لبنياته الإجتماعية و كصيرورة داخلية لتطورها و حركتها.

على ضوء هذا الموقع الذي أصبح عليه العنف في المجتمعات العربية المعاصرة، سنبحث في أهم العوامل التي ساعدته في ذلك ، لكي نضعه ضمن السياقات الاجتماعية القابلة للتحديد المعرفي، خاصة و أنه يعيش الظاهرة على مختلف البنيات، السياسية والفكرية و الاجتماعية و الدينية، بالإضافة إلى معرفة العوامل التي تدفعنا إلى اللجوء إلى ثقافة العنف، سواء الرسمي أو غير الرسمي، و التساؤلات التي يمكن أن نثيرها حول هذا الموضوع هي كالتالي:

ما هي العوامل التي ساعدت على نشأة العنف في المجتمعات العربية المعاصرة؟، ومن أين يولد العنف؟، و هل العنف وليد الواقع العربي أم هو ثقافة خارجية مكتسبة؟، وكيف استطاع أن يكتسح الشارع العربي المعاصر؟.

إن محاولة معرفة أهم العوامل و مصادر العنف في المجتمعات العربية المعاصرة، تجعلنا نلاحظ أن الواقع العربي المعاصر خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي، على أنه قد عرف إنتشارا واسعا و جليا لدوائر العنف بشكل عام و في الممارسات السياسية بشكل خاص.

الكثيرون هم من أهل الإختصاص من ربط العنف داخل المجتمعات العربية المعاصرة بمختلف مظاهره، بالعوامل الفكرية و الطبيعة السياسية التي تنتهجها هذه

المجتماعات، بالإضافة إلى العامل الديني العقائدي والإقتصادي والظروف الإجتماعية القاهرة التي مرت بها البلاد العربية ، خاصة بعد إسترجاع سيادتها الذاتية التي تزداد تدهورا مع مرور الوقت، وثبوت فشل الأنظمة الإقتصادية والسياسية العربية، الليبرالية الديمقراطية والنهج الإشتراكي الثوري في كل المجالات، ونظرا لظهور عدة متغيرات التي طرأت على الواقع العربي المعاصر و عدة إيديولوجيات متصارعة، ولاسيما الإيديولوجيا الرأسمالية والشيوعية، وقيام الكيان الإسرائيلي في قلب المنطقة، واتساع الهوة بين البلدان المتقدمة والمتخلفة، على الخصوص البلدان العربية التي لا تزال تشكو من التجزئة والتخلف.

حيث لا تزال بعض أقطاره تعاني من صراع الطبقات الحاكمة والحركات الشعبية، بعيدة عن الحرية وقيم العدالة الإجتماعية(1)، أما العمل الإقتصادي الذي كان له الدور الأكبر في ظهور العنف كخطاب مضاد ، كونه فشل على جميع المستويات خاصة خلال الفترة النفطية المتدنية التي كانت لا تدعو إلى الأمل، فالأزمة الخانقة بدأت تلتف على رقاب إقتصاديات الدول العربية، تميزت بالإنهيار للأسعار النفطية بدءا من عام 1982 إلى غاية 1986م ، ويمكن أن نحصر تعبير الأزمة التي كانت وراء تفشي العنف في المجتمعات العربية المعاصرة في المظاهر التالية:

يتمثل المظهر الأول في اتساع الفجوة الغذائية في العالم العربي ، حيث أصبحت تستورد أكثر من نصف غذائها من الخارج، أما المظهر الثاني يظهر في الأزمة الإقتصادية الحادة التي تتمثل في البطالة الناتجة عن ارتفاع معدلات النمو السكاني، ويتمثل أيضا في التبعية الإقتصادية للعالم الرأسمالي والإعتماد الشبه الكلي على النفط والخدمات المرتبطة به كمصدر أساسي للدخل القومي، ووجود إقتصادياتها تحت خدمة الشركات متعددة الأجناس، وهجرة أموالها إلى الخارج بالإضافة إلى تفاقم مشكلة المديونية التي فاقت 120 مليار دولار(2).

إن جملة الظروف العربية المتأزمة وما نتج عنها من تداعيات إجتماعية سلبية، قد أوجدت البيئة المناسبة لنمو الأفعال العنيفة في المجتمع العربي، حيث أن العنف هو نتاج للمجتمع وإلى جانب هذه المقاربة ذات البعد الإجتماعي الإقتصادي، ثمة مقاربات أخرى للظاهرة ذات منحى فكري وديني وسياسي، تنصب كلها حول خصوصيات الإستبداد السياسي .

أما الطبيعة السياسية التي انتهجتها الأنظمة العربية المعاصر كلها كانت تحت الهيمنة العسكرية ، التي زادت من هيمنة العنف والقمع على المجتمع، بهدف الحفاظ على الإستقرار الإجتماعي والسياسي ، إذ هو شبه عام بين الأساليب السياسية المتبعة، سواء الملكية أو الجمهورية، وبروز مركزية الدولة أدى إلى ظهور أسر حاكمة وفشلها في بناء نظام عادل، خاصة خلال الفترة التي عقبت الحرب العالمية الثانية.

عرفت أغلبها هيمنة الحكم الفردي واحتكاره للسلطة وشدة الصراع السائد بين مختلف القوى السياسية في ظل الممارسة الديمقراطية، أتاحت مجالا ضمن الصراعات السياسية وعدم استعابه للواقع المعاش، والتكيف مع التطورات والرهانات التي تفرضها الهيئات العالمية ، حيث فشلت في تحقيق الوحدة العربية والقضاء على الصراعات الداخلية والحزبية والصراعات الطبقية الفكرية وتفاقم الظواهر إجتماعية الحادة.

إن الفشل السياسي العربي خاصة بعد الإنهزامات المتكررة في الحروب العربية الإسرائيلية 1984م و1973م ، وظهور تمزقات الأقطار العربية والنزاعات القومية والإقليمية والطائفية بين العشائر كما حدث في لبنان ومصر و السودان، التي جسدت تحولات خطيرة داخل البنيات الإجتماعية غيرت الوجه العقائدي السياسي، نتجت عنها أفعال أكثر عنفا وحركات متطرفة ساعدت على توليد ظاهرة العنف، وذلك بمثابة الرد القوي على الإستبداد.

وقد كان أيضا للفكر العربي دور في بروز ظاهرة العنف داخل المجتمعات العربية المعاصرة، نتيجة خصائصه وطبيعته المتنوعة الإتجاهات، والمناهج المتبعة في ذلك حيث تسوده الإنقسامات، التي جعلت منه فكرا عاجزا على إنتاج نظم فكرية وسياسية محددة لها في ذلك(3). وعجزت أيضا على تحقيق النهضة منذ قرن من الزمن، فالخطاب العربي المعاصر في جميع أصنافه، هو خطاب من أجل النهضة ومع ذلك فإنه قد فشل في أن يقدم للنهضة المنشودة النظرية التي يمكن أن تهتدي بها لوضعها موضع التحقيق(4)، وذلك لأن معظمه اشتغل بالنصوص والخطابات، مهملا الواقع المعاش والأزمات التي تتخبط فيها الشعوب العربية. فلا نكاد نجد أية علاقة بين الفكر والواقع، و أيضا إخفاقاته المتكررة على تقديم الحلول العلمية والفكرية للمشكلات التي تعيق نهضة العالم العربي، بالإضافة إلى اتجاهاته التوفيقية، خاصة بين الحقب الإسلامية التقليدية والحقب الحديثة(5)، وانحرافاته الخطيرة نحو التيارات الإيديولوجية كالشيوعية والليبرالية والإسلامية، الذي نتج عنه اتجاهات إيديولوجية مختلفة باختلاف الجوانب المعرفية، ونجد أيضا الظروف الطبيعية والبيئة العربية وقساوتها على الشعوب العربية التي زادت من نسب العنف والتوحش، وانطلاقا من هذا العامل ودوره في ظهور العنف يجدربنا أن نستعين ب « ابن خلدون» الذي تناول هذا العامل بالتحليل الفكري الإجتماعي في معرفة خصوصيات المجتمعات العربية:

يرى ابن خلدون أن المحيط الإجتماعي والطبيعي قد تعاونا على تكوين أخلاق الإنسان البدوي، خاصة ما يسميه بالتوحش أوما يعرف بمقارنته مع أخلاق الحضر، فالتوحش لا يعود في نظره إلى طبيعة الأجناس البشرية، وإنما إلى طبيعة البيئة والتقسيم الطبيعي الجغرافي، فالإنسان هو ذلك الذي تتسارع في نفسه حيوانيته وإنسانيته ، عقله وغريزته وهو صراع دائم لا نهاية له، صراع يجعله أكثر عنفا بفعل المتغيرات اليومية التي تطرأ عليه(6).

تداخل هذه العوامل السابق ذكرها ساهم بشكل أو بشكل آخر في تكتّل ظاهرة العنف بمختلف أشكاله داخل المجتمعات العربية المعاصرة، ولكن الملاحظ أن العنف في هذه المجتمعات قد إرتبط بشدة بالعامل السياسي الديني مع التيارات السياسية، التي تتنهج الخطاب الإسلامي في مشاريعها السياسية بصورة قوية، لهذا وجب أن نتعمق في هذا الخيار و البحث في جذور العنف و علاقته بهذه التيارات مع ذكر مصادرها و أسباب مشروعيتها للعنف.

لقد مثّل الدين دورا مميزا في تاريخ الفكر السياسي العربي عبر الحقب المتتالية، متعاظما في الحقب الأخيرة من القرن الماضي، متزامنا مع الإخفاقات العربية على جميع الأصعدة، و من هنا دخل الإسلام في مركز الصراعات السياسية العنيفة خاصة من قبل التيارات الإسلاموية المعاصرة.

إن ما يميز خطاب هذه التيارات، هو أنه ينطلق من رد الفعل، وهذا ما جعلها تدخل ضمن الصراعات و الخلافات السياسية، و إذا تتبعنا مصادر العنف لتلك التيارات نجدها تعود إلى سياقات تاريخية سياسية و الخلافات السياسية التي ظهرت في التراث العربي الإسلامي.

فالتيارات الإسلامية المعاصرة تعتمد على العنف الإسلامي كما تعتمد على العنف كوسيلة لتحقيق غاياتها، كالتيارات التي ظهرت على يد « حسن البنا» في مصر ممهدة للنشاط المسلح، انطلاقا من اعتباره أن الإسلام دين و دولة و قيادة، مصحف و سيف لا ينفك أحدهما عن الآخر.

إن آليات هذا الخطاب الذي كثيرا ما أخفق إذا ما استثنينا التجربة الشيعية في إيران، يقوم على مبادئ ثابتة برزت مع تنظيرات سيد قطب(1906-1966م) من خلال كتابه معالم في الطريق، الذي يمثل نموذج إيديولوجي للتصدي للأنظمة القائمة و الجاهلية، فأهم فكرة في هذا الكتاب هي فكرة الجاهلية، فالمجتمعات العربية القائمة في نظر سيد

قطب مجتمعات جاهلة، كالجاهلية التي جاء من أجلها الإسلام منذ العهود الأولى، وهنا نتساءل ما هي الجاهلية التي يقصدها سيد قطب؟

الجاهلية التي يقصدها سيد قطب هي التي تقوم في نظره على أساس الإعتداء على سلطان الله في الأرض والتي تمثل نقيض الإسلام، ولهذا إعتبرسيد قطب المجتمعات العربية كلها جاهلة نظرا لإنحرافها عن المبادئ الإسلامية التي وجب تغييرها(7) والتي تقوم على الأركان التالية:

الحاكمية:

إن هذه الفكرة قد ثبتت في التراث الإسلامي وعلى الخصوص مع الخوارج كايدولوجيا سياسية، عندما احتجوا على علي بن أبي طالب ومعاوية بن أبي سفيان غداة احتكامهم يوم صفين، والتي تتمثل في حاكمية الله، أي لا حكم إلا لله والسيادة العليا وشريعة الله.

الجماعة:

يعتقد سيد قطب أن العودة إلى المجتمع الإسلامي الأول الذي كان يقوم على حاكمية الله، لا بد أن يتم من خلال جماعة إسلامية مؤمنة.

المنهج:

وأيضا نجد الخطاب القطبي يقوم على فكرة المنهج الذي يتمثل في المنهج الإلهي والمنهج الإنساني. فالمنهج الأول يستمد مشروعيته من الإيمان بالله والثاني يقوم على أساس البرهان.

الأمة:

يمثل هذا المفهوم مركزية الخطاب القطبي حيث يصبح عقائديا نافيا مقومات الدولة الحديثة.

وإذا تعمقنا في طبيعة الحركات الإسلامية السياسية نجدها تنقسم إلى قسمين، فالأولى محافظة تمثل فكرة التسوية من خلال المساجد و المدارس و الإعلام، أما التيار الثاني فطابعه احتجاجي يعتمد على العنف كمنهج لتغيير الواقع الذي ينتهي بالعمل المسلح والنشاط الإرهابي، حيث لا يؤمن بفكرة الدولة الحديثة.

عليه ظهر العنف كسبيل وحيد لتلك التيارات لتقويض الأنظمة القائمة و المجتمعات الجاهلة، لتحل محلها مجتمعات إسلامية راديكالية، وهذا ما عرفته بعض الدول العربية المعاصرة و خصوصا مصر و الجزائر و المغرب الأقصى و العراق في ظل الإحتلال.

هذا التيار الأخير هو الذي سينشط على الساحة العربية بكثافة، والذي يسعى دوما إلى تدمير الخارجين عن الشريعة وتوريث المؤمنين الأرض، لأن دولة الإسلام لم تقم إلا بعد الهجرة و على فكرة الجهاد.

إذن العنف وفق هذا التحليل كظاهرة ليس وليد عامل معين . وإنما وليد عدة عوامل مختلفة ساعدت وهيأت ظروف اللجوء إليه، وكلما تفاقمت تفاقم معها العنف، وكلما عولجت عولج العنف، أي القضاء على المشاكل يستلزم القضاء على أسبابها وهذا ما وجب أن يطبق على العنف كظاهرة.

أما ما يتعلق بتجلياته في المجتمعات العربية المعاصرة، الذي يحتم تحديد مظاهره المتعددة كأنماط و مناهج، وذلك تبعا للأوجه التي ترتديها هذه الظاهرة.

إن التجلي البارز للعنف في البلاد العربية، هو العنف السياسي الذي يرتدي في الواقع أشكالا مختلفة و متعددة، تتراوح بين المعارضة السياسية في الداخل و النزاع الإيديولوجي و القومي، أو تنازع المصالح في العلاقات الخارجية، قد تؤدي إلى حالات قصوى في التعبير عن ذاتها، أي إلى العنف في مختلف وسائله و درجاته، كالإضراب والعصيان المدني و النزاعات السياسية الداخلية، و الحروب و التطرف و الإرهاب، لذلك

نلاحظ أن جميع الدول العربية تحاول دائما أن تزيد قوتها وتطورها وفق ما تمليه الظروف عليها وما تفرضه مقتضيات علاقاتها مع الواقع.

هذا ما يؤدي بطبيعة الحال إلى استمرار العنف السياسي في العالم العربي المعاصر، ولكن السؤال الذي يطرح هنا هو ما هي استراتيجيات التي تتحدد فيها مظاهر العنف السياسي العربي المعاصر؟.

العنف في الوطن العربي المعاصر يمثل خطرا حقيقيا على الأنظمة السياسية و على الإستقرار الإجتماعي لأسباب عدة، سوف نتعرض لها في متن هذا التحليل، إذ نجد أن هذا العنف كان نتيجة إجراءات تعسفية وقمعية ، ظهرت آثارها واضحة على مسار العنف وتوتر العلاقة بين التيارات السياسية وأنظمة الحكم العربية، حينما عجزت عن التنمية المطلوبة وعلى تحقيق العدالة الإجتماعية أوتعميق الأصالة الحضارية، ولهذا السبب لم تتمكن من تعزيز مصادر شرعيتها ، وبفقدان الشرعية القوية للنظم السياسية العربية برزت حركات تطرفية و التفاوت الطبقي بين فئات المجتمع العربي.

وانطلاقا من هذه الأسباب المجتمعة و الضاغطة ، بدأت إرهاصات الفكر الجماهيري التطرفي تبرز كخطاب معارض سمح بانتشار ظاهرة الإستبداد و الإرهاب والقمع و العنف في أغلب البلدان العربية المعاصرة أمرا يوميا. مما دفع بعض التيارات الراديكالية نحو الإرهاب وتبني أشكال العنف ، و الغلوكرد فعل لعنف آلة الدولة والتطرف الذي يظهر على رسميتها(8).

إن مظاهر العنف تتحدد بطبيعة المجتمع و العوامل المساعدة على ظهوره، والظروف السياسية و الإجتماعية الإقتصادية و الثقافية السائدة فيه، ولعل أحسن تصنيف رأيناه مناسبا ومفيدا لتحديد مظاهر وتجليات العنف، هو ذلك الذي قدمه المفكر مصطفي حجازي في كتابه التخلف الإجتماعي(9)، إذ يصنفه إلى مظهرين رئيسيين:

-1 العنف الممتد إلى الذات:

هذا العنف لا يجد طريقا إلى الخارج إلا بشكل باهت وهزيل، لا يساعد على تصريفها في التحرر من وطأتها داخليا، ولذلك فهي ترتد إلى الذات وتقسو عليها وتنزل بها مختلف أشكال العنف كالتدمير الذاتي.

-2 العنف الموجه إلى الخارج:

وهو العنف الذي يأخذ أشكالا خارجية ، كشكل الحرب على نظامه و قيمه، والتوتر الوجودي وتفشي علاقات الإضطهاد.

إن التوتر العام في العالم العربي المعاصر، هو حالة يعيشها الإنسان العربي المقهور من خلال تراكم العدوانية المزمنة فيه، يعطي الحياة طابع توتري قلق. فالعنف في الوطن العربي المعاصر، تتجلى مظاهره المختلفة على كافة الأصعدة الإجتماعية والسياسية والأسرية والرمزية، إذ يمتلك كل مظهر سمات خاصة به تميزه عن غيره من حيث الآليات والوسائل والأهداف.

إن تعدد مظاهر العنف السياسي واختلاف أشكاله بالنظر إلى اعتبارات عديدة مختلفة ، يمكن حصرها في مظهرين شاملين، حسب مقولتي الحكام والمحكومين، فعنف الحكام هو الذي يمارسه أصحاب السلطة ، عن طريق المؤسسات والأجهزة المختصة تتكون منها هيكلية الدولة، ما يسمى بالعنف المشروع أو الرسمي، فهناك من يربطه بالشرعية إنطلاقا من اتساقه مع مشروع سياسي وطني أو تحرري، فالدولة تحتكر حق استخدام العنف المشروع لحفظ الأمن والقانون وحماية النظام من المخاطر الداخلية والخارجية، لأنها ترى فيه تعديا على حقوقها وحرياتها، فمن أهم مظاهر العنف الرسمي الأكثر إنتشارا ، نجد عمليات الإغتيال خاصة في الأقاليم الأكثر إضطرابا ، وأحكام الإعدام المرتبطة بالقضايا السياسية، (10) لمواجهة العنف غير الرسمي، مثل المحاولات الإنقلابية والتمردات وأعمال الشغب، خاصة بعد تصاعد المعارضة الإسلامية واليسارية، لذلك اتجه النظام العربي إلى فرض العنف المشروع كوسيلة مناوئة لمظاهر العنف اللاشرعي

، إذ نجد أن أسباب اللجوء إلى أحكام الإعدام التي أصدرتها بعض النظم العربية كانت نتيجة ولوج أحداث العنف السياسي غير رسمي، مثل حادث إغتيال الرئيس المصري أنور السادات 1981م. وحادث اقتحام الحرم المكي في المملكة السعودية 1979م والحرب الأهلية في لبنان، ومن أهم مظاهر العنف الرسمي في الوطن العربي بشكل بارز هما الحرب والقمع، فالحرب عمل سياسي عنيف للغاية يندرج ضمن إطار العلاقات المتنازعة بين الأقاليم كالغزو العراقي للكويت، والحرب العراقية الإيرانية، والحروب العربية الإسرائيلية -1948 1956-1967-1973م.

فالقمع يصبح عنفا عندما يتحول إلى إغتصاب للحريات العامة والخاصة، و سلب للحقوق التي يتمتع بها الشعب، وبهذا المعنى يكون القمع نهجا في ممارسة الحكم.

أما تجليات العنف غير الرسمي التي تندرج ضمن الأعمال غير المشروعة كونها مخالفة للقانون وللنظام العام، يمكن الإشارة إلى مظاهره طبقا لشدتها و تكرارها في البلاد العربية، ومن أبرز تجلياته التمردات الجماعية المقرونة بالمفهوم السياسي ، وأحيانا يأخذ شكل العصيان المدني وأحيانا أخرى الإنتفاضة الشعبية الرافضة للوضع القائم، التي تتحكم فيه السلطة عن طريق الهيمنة، وابتلاعها لجميع القوى المناهضة لها ، بالإضافة إلى ظاهرة التطرف والإرهاب، الذي يمثل إحدى القضايا المعاصرة يشغل بال وفكر الإنسان كثقافة وتنظيم مدمرمهما كان نوعه وطبيعته ومصدره، معوق للتنمية و وحدة الأمة العربية، حيث يخلق اللااستقرار والحرب، ويمكن إرجاع ذلك إلى طبيعة القوى الممارسة للعنف غير الرسمي خاصة من قبل الجماعات السياسية الإسلامية، وراجع أيضا لضعف الوعي السياسي وطغيان الطابع السلبي للممارسة السياسية العربية، لذلك نلاحظ أن معظم مظاهر العنف في البلاد العربية مرتبطة بطبيعة القرارات السياسية الممارسة.

فالقوى غير الرسمية التي هيمنت على العنف غير الرسمي كانت بفعل الجماعات والتيارات الإسلامية و بعض الحركات الطلابية والعمالية والقوى المنخرطة في الحروب

الأهلية(11)، أشهرها جماعة الهجرة والتكفير، وحزب التحرير الإسلامي في مصر والحركة الإسلامية الثورية في السعودية.

على ضوء ما سبق نقول أن الجماعات الإسلامية كانت أكثر ممارسة للعنف، مارست أشكالا أكثر حدة من العنف السياسي ، نظرا لتمتعها بالتنظيم و التسليح تعكس ظاهرة الإحياء الإسلامي التي تصاعدت في العالم العربي منذ مطلع الستينات من القرن الماضي، آخذة عدة مظاهر متبنية للفكر الإنقلابي الذي يقوم على أساس التكفير العام للمجتمعات العربية، فمن هذه التجليات نستخلص أن العنف في المجتمعات العربية المعاصرة ،إتخذ أشكالا مختلفة متفاوتة الشدة وآثارها على المجتمع وبنيته، هذا حسب نوع ودرجة الأزمة في حد ذاتها ، لا يظهر إلا من خلال التفاقم القائم والمستمر لمختلف العوامل التي تشكل بناء الذات الإنسانية.

الهوامش

1- عبد الله الدائم: القومية العربية والنظام العالمي الجديد، دار الآداب ط1 بيروت 1994م ص15.

2- حميدة العياشي: الإسلاميون الجزائريون، دار الحكمة الجزائر 1992م ص97

3- محمد عابد الأنصاري: تحولات الفكر والسياسة، سلسلة عالم المعرفة، 1988م ص29.

4- عبد الإله بلعزيز: مقدمات لتحليل الخطاب السياسي، الخطاب النهضوي والأطر المرجعية، مجلة المستقبل العربي عدد 12، ماي 1989م ص05.

5- محمد عابد الجابري: الخطاب العربي المعاصر، دراسة تحليلية مقارنة، دار الطليعة 1983 بيروت ص34-33.

6- عبد الرحمان ابن خلدون: المقدمة، دار الكتب العلمية ، ط1 1993 بيروت ص480 بتصرف.

7- أحمد ماضي :معالم في الطريق ل سيد قطب، ضمن كتاب الإسلام والسياسة موفم للنشر1995م ص34.

8- عبد الله النفيسي: الفكر الحركي للتيارات الإسلامية ضمن كتاب الحركات الإسلامية والديمقراطية، مركز الدراسات الوحدة العربية، ط1، 1999 بيروت ص187.

9- مصطفى حجازي: التخلف الإجتماعي مدخل إلى سيكولوجيا الإنسان المقهور، معهد الإنماء العربي ط2 1986 ص 175-174.

10-حسنين توفيق ابراهيم: ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، مركز الدراسات الوحدة العربية، ط1 بيروت 1991م ص59.

11-فرانسوا بورجا الإسلام السياسي، صوت الجنوب ، دار العالم الثالث ، الدار البيضاء ،د ط- د ت-ص128.